A/51/158
S/1996/409
7 June 1996
ARABIC

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

البنود ٣٣ و ٥٣ و ٥٦ من القائمة الأولية*

الحالة في الشرق الأوسط

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين

العام من الممثل الدائم لعمان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيا نص بيان صحفي أصدره المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته التاسعة والخمسين، التي عقدت في الرياض يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ برئاسة معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٣ و ٥٣ و ٥٦ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سالم بن محمد الخصيبي

السفير

الممثل الدائم

مرفق

[الأصل: بالعربية]

بيان صحفي أصدره المجلس الوزاري لمجلس التعاون
الخليجي في دورته التاسعة والخمسين التي عقدت في
الرياض يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦

عقد المجلس الوزاري دورته التاسعة والخمسين يومي السبت والأحد ١٥-١٦ محرم ١٤١٧ هـ الموافق
٢-١ حزيران/يونيه ١٩٩٦م بمقر الأمانة العامة بمدينة الرياض برئاسة معالي يوسف بن علوي بن عبد الله
وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان، وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

- معالي/ راشد بن عبد الله النعيمي - وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة
- معالي الشيخ/ محمد بن مبارك آل خليفة - وزير خارجية دولة البحرين
- صاحب السمو الملكي الأمير/ سعود الفيصل - وزير خارجية المملكة العربية السعودية
- معالي الشيخ/ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني - وزير خارجية دولة قطر
- معالي الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح - النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير
الخارجية بدولة الكويت

رحب المجلس الوزاري بمعالي الشيخ/ جميل ابراهيم الحجيلان أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج
العربية متمنياً لمعاليه التوفيق والنجاح في المهام الجسيمة الموكلة إليه للإسهام في تحقيق آمال وتطلعات
أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وشعوبها.

كما رحب المجلس بسعادة الدكتور/ عبد الله بن صالح بن مبارك الخليفي أميناً مساعداً للشؤون
الاقتصادية، متمنياً له دوام التوفيق والنجاح.

مسيرة التعاون

عبر المجلس الوزاري عن ارتياحه العميق للبيان الصادر عن المملكة العربية السعودية ودولة قطر
باتفاقهما على إنهاء ترسيم الحدود واستئناف أعمال اللجنة الفنية المشتركة لإنهاء اختيار إحدى شركات

المسح العالمية ووضع المواصفات الفنية للقيام بمسح وتحديد نقاط الحدود بين البلدين الشقيقتين على الطبيعة.

كما أعرب عن ترحيبه للاتفاقات الثنائية التي تمت بين بعض الدول الأعضاء في مجال تنقل مواطنيها فيما بينها بالبطاقة الشخصية، ويتطلع الى أن تحذو جميع الدول الأعضاء حذو شقيقتها التي اتخذت الخطوات العملية في هذا الصدد، مؤكدا على أهمية هذه الخطوات وأثرها في تعزيز مسيرة العمل المشترك في مختلف مجالاته والتي تعد تجسيدا لتوجهات وطموحات قادة دول المجلس وتطلعات شعوبه.

تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت

أعرب المجلس الوزاري عن ارتياحه لتوقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الذي يعالج توفير الاحتياجات الإنسانية والدوائية للشعب العراقي ويضع حدا لمعاناته، هذه المعاناة التي تتحمل الحكومة العراقية وحدها مسؤوليتها لأنها كانت ترفض قبول تنفيذ هذا القرار منذ صدوره قبل عامين، مما أدى الى حرمان الشعب العراقي من هذه الاحتياجات دونما سبب، وإذ يعرب عن تقديره البالغ لجهود السكرتير العام للأمم المتحدة ولفريق الأمم المتحدة المفاوض والدعم الذي وفره أعضاء مجلس الأمن لإنجاح هذه المفاوضات فإنه يأمل أن يمثل ذلك سبيلا الى تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما ما يتصل منها بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وبالالتزام بألية التعويضات وإعادة كافة الممتلكات الى دولة الكويت والامتناع عن كافة الأعمال العدوانية أو الاستفزازية التزاما بالقرار ٩٤٩. كما يطالب المجلس العراق باستكمال تنفيذ جوانب أساسية أخرى من التزاماته الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة بإزالة أسلحة الدمار الشامل وذلك بالسماح لفرق التفتيش الدولية بالقيام بمهامها الهادفة الى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل العراقية. ويجدد المجلس في هذا الصدد استمرار دعمه سياسيا وماديا لجهود لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل ويدعو المجتمع الدولي الى المساهمة الفعالة في دعم جهود اللجنة بكل الوسائل الممكنة لتمكينها من تحقيق أهدافها في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة.

ويجدد المجلس تأكيده على رفضه المطلق لأية سياسات تهدف الى المساس بسلامة العراق الإقليمية معبرا عن حرصه الشديد على سيادة العراق ووحدة أراضيه.

وقد عبر المجلس عن استيائه واستنكاره للتصريحات اللامسؤولة للرئيس القذافي في القاهرة مؤخرا والتي انطوت على مساس باستقلال وسيادة دولة الكويت وجاءت خروجاً على الأعراف والمبادئ التي استقرت عليها الدول في علاقاتها.

العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة

واستعرض المجلس الوزاري مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية احتلالها للجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ولاحظ استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث إمعانا في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، فبعد أن أنشأت مطارا في جزيرة أبو موسى في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٦م أقامت محطة كهرباء في جزيرة طناب الكبرى في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦م وأعلنت في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٦م عن إنشاء ميناء بحري جديد في جزيرة أبو موسى يستكمل هذا العام، مما يشكل إصرارا على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة، وإذ أخذ المجلس الوزاري علما بما تقدمت به حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من مذكرات احتجاج إلى الحكومة الإيرانية على هذه الإجراءات، كرر أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حل هذا النزاع حلا سلميا. وعبر المجلس الوزاري عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة فيها، بما يمثل انتهاكا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وتعديا على حقوقها في هذه الجزر ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر ويتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

ويجدد المجلس الوزاري تأكيد موقفه الحازم والثابت بدعم ومساندة دولة الإمارات العربية المتحدة وتأييده المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، طناب الكبرى، وطناب الصغرى، وأبو موسى، كما يجدد دعوته إلى إيران للقبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

وإذ يؤكد المجلس على أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ، يطالب إيران عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة البحرين والدول الأعضاء وعدم اللجوء إلى الأعمال التخريبية وتشجيعها واحترام سيادة دول المجلس واستقلالها معبرا في الوقت نفسه عن قلقه من استمرار جهود الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسعيها الحثيث لحيازة وبناء قدرات تسليحية تفوق الاحتياجات الدفاعية التقليدية المشروعة والمتعارف عليها دوليا مما يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في هذه المنطقة. وفي هذا الصدد يدعو المجلس الوزاري المجتمع الدولي والهيئات الدولية ذات الاختصاص لبذل الجهود الرامية لجعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل.

مسيرة السلام في الشرق الأوسط

ناقش المجلس الوزاري تطورات ومستجدات مسيرة السلام في الشرق الأوسط انطلاقاً من ثوابت مواقفه الداعمة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم يركز على مرجعية مؤتمر مدريد للسلام لا سيما قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، و ٢٢٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويضمن إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وأكد المجلس الوزاري مجدداً موقفه الثابت الداعم للموقف السوري الداعي الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل الى خط الحدود الذي كان قائماً في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧م.

والمجلس الوزاري إذ يجدد إدانته الشديدة للعدوان الاسرائيلي على لبنان ويؤكد مجدداً وقوفه التام مع الشعب اللبناني الشقيق وتضامنه معه فإنه يؤكد أيضاً ضرورة الالتزام بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦م واعتباره خطوة أولى على طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ويطالب مجلس الأمن بإلزام اسرائيل بدفع التعويضات اللازمة لإعادة ما دمرته الاعتداءات الاسرائيلية من مرافق وبنى أساسية وضحايا بشرية.

وفي ضوء نتائج الانتخابات الاسرائيلية أكد المجلس الوزاري على ضرورة التزام الحكومة الاسرائيلية القادمة التزاماً كاملاً ودقيقاً بتنفيذ كافة الاتفاقات التي تم التوصل إليها على طريق تحقيق السلام في الشرق الأوسط باعتباره خياراً استراتيجياً لا يجوز قبول أي تراجع عنه.

وفي هذا السياق، يحث المجلس الوزاري راعيي مؤتمر مدريد للسلام وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية على بذل أقصى الجهود لتأمين استمرار العملية السلمية وضمان التنفيذ الكامل والسريع للاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية ومواصلة السير بصورة جدية نحو الوصول لمفاوضات المرحلة النهائية التي تتضمن قضايا هامة وأساسية وفي مقدمتها قضية القدس والمستوطنات واللاجئين والوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة الى نتائج إيجابية وكذلك الإسراع في استئناف المفاوضات الثنائية على المسارين السوري واللبناني بما يضمن تحقيق تقدم ملموس من شأنه الإسهام في إقامة السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.

ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب

إن المجلس الوزاري إذ يؤكد على أن التطرف والعنف والإرهاب ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بعينها فإنه يجدد نبذه واستنكاره لهذه الظواهر ورفضه القاطع لكافة أشكال العنف والإرهاب وخاصة تلك التي تضر بالأمن والاستقرار في المنطقة ويدعو المجتمع الدولي الى تنسيق جهوده

لوقف أعمال العنف والإرهاب وضمن ممثلين مرتكبي هذه الأعمال أمام العدالة والحيلولة دون استغلال العناصر المتطرفة والإرهابية لأراضي أي دولة لأغراض الحصول على التمويل أو التزويد بالسلاح أو إتاحة الفرصة لمثل هذه العناصر في وسائل الإعلام لتحريض على أعمال العنف والإرهاب.

كما يعبر المجلس الوزاري عن ارتياحه لتمكين أجهزة الأمن في المملكة العربية السعودية من إلقاء القبض على مرتكبي حادث التفجير في حي العليا متمنيا للمملكة العربية السعودية حكومة وشعبا دوام الأمن والاستقرار بقيادة خادم الحرمين الشريفين.

ويجدد المجلس وقوفه الى جانب دولة البحرين وتأييده الكامل للإجراءات التي تتخذها لتثبيت الأمن والاستقرار وذلك انطلاقا من مبدأ وحدة المصير لدول المجلس وشمولية أمنها والحرص على عدم النيل أو المساس باستقرارها.

واستذكر المجلس الوزاري قرارات المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة التي عقدت في مسقط والتي أكدت على أهمية التعاون بين دول المجلس لمواجهة الحملات الإعلامية المغرضة الموجهة ضد أي من الدول الأعضاء وضرورة الالتزام بضوابط العمل الإعلامي الخارجي وميثاق الشرف الإعلامي الداعي الى اتخاذ مواقف موحدة للتصدي للأجهزة الإعلامية والصحف التي تسيء الى دول المجلس.

تطورات النزاع بين الجمهورية اليمنية وارتيريا حول جزر حنيش

كما استعرض المجلس الوزاري تطورات النزاع بين الجمهورية اليمنية وارتيريا حول جزر حنيش وأعرب عن ارتياحه لما توصل إليه البلدان لتوقيع مبادئ الاتفاق بينهما بتاريخ ١٤/١٧/١٤١٧ هـ الموافق ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦م لحل النزاع سلميا حول مسائل السيادة الإقليمية والحدود البحرية بين البلدين عن طريق التحكيم الدولي مقدرًا جهود الوساطة الدولية عموما والفرنسية على وجه الخصوص التي بذلت للتوصل الى هذا الاتفاق.

تطورات الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك

واستعرض المجلس الوزاري تطورات الأحداث في جمهورية البوسنة والهرسك وأكد على أهمية وضع اتفاق دايتون بكامل بنوده موضع التنفيذ الفعلي للتوصل الى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام لكافة الأطراف الموقعة على الاتفاق المشار إليه ويعيد تأكيده على ضرورة تعاون المجتمع الدولي لتقديم كل من اقترف جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية أو قام بانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة لمحكمة جرائم الحرب الدولية في لاهاي.

الجانب الاقتصادي

تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة التي عقدت في سلطنة عمان خلال الفترة من ٤ - ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥م عقد أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية ووزراء المالية والاقتصاد بدول مجلس التعاون اجتماعهم السابع بمقر الأمانة العامة بالرياض يوم السبت ١٥ محرم ١٤١٧ هـ الموافق ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦م لبحث موضوع توحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس تجاه العالم الخارجي، وبعد التداول في مذكرة الأمانة العامة حول الموضوع، قرروا تكليف الأمين العام بإجراء اتصالات مع الدول الأعضاء لبحث أفضل السبل للاتفاق حول المقترحات التي تضمنتها مذكرة الأمانة العامة ورفع مرثياته الى اجتماع مشترك اخر بين المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي يعقد خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦م.